نتيجة لتوقف رؤوس الاموال اليهودية عن التدفق الى البلد، اثر الانتعاش الاقتصادي في اوروبا والولايات المتحدة، مع انتهاء الازمة الاقتصادية العامة؛ وكذلك نتيجة للقيود التي فرضت على تحويل الاموال من دول اوروبا الوسطى، ولارتفاع مستمر في الاسعار هناك أثّر سلباً على التصدير الى فلسطين[٩٩]. وأدى ذلك الى تخفيف عدد المهاجرين، بينما قلّصت السلطات عدد اذونات الهجرة للمهاجرين العمال[١٠٠]، بعد ان بدا كأن دورة من الركود الاقتصادي راحت تعم فلسطين، وأدت الى ظهور البطالة في البلد ثانية[١٠١]. وقد حدث هذا قبيل نشوب ثورة ١٩٣٦ ببضعة أشهر، وما تبعها من عرقلة للهجرة ثم فرض القيود عليها، فتسبب في تخفيض عدد المهاجرين خلال السنوات التالية. ولكن حتى ذلك الوقت، كان عدد اليهود في فلسطين قد زاد، خلال السنوات ١٩٣٢ ـ ١٩٣٦، بأكثر من ضعف ما كان عليه سنة ١٩٣١، وهي نسبة من الزيادة لا مثيل لها في اية فترة سابقة. وقدر عدد اليهود في فلسطين، بما في ذلك المهاجرين غير الشرعيين، مع أواخر سنة ١٩٣٦، بنحو ٤٠٠ ألف نسمة[١٠٢].

نمو الامكانيات المالية

وكما ارتفع عدد اليهود في فلسطين بشكل ملحوظ خلال هذه السنوات، ازدادت ايضا امكاناتهم المالية هناك؛ اذ لم يكن المهاجرون اليهود الالمان الوحيدين الذين ادخلوا معهم الى البلد مبالغ ضخمة، بل ان المهاجرين من بولونيا تفوقوا عليهم في ذلك، فقد كان معظم اولئك، ايضا، من ابناء الطبقة المتوسطة، الذين باعوا املاكهم وصفّوا اعمالهم وانتقلوا مع رؤوس اموالهم الى فلسطين. وكان مثل اولئك المهاجرين، الذين كثر عددهم بشكل خاص خلال السنوات ١٩٣٢ ـ ١٩٣٥[١٠٣]، يدخلون الى فلسطين، وفق قانون الهجرة، دون قيود تذكر، اذا اثبت اي منهم أن في حوزته على الاقل ٥٠٠ ليرة فلسطينية، ودون ان يؤثر عددهم، مهما بلغ، على عدد المهاجرين من صنف العمال، الذي يحدَّد وحده وفقاً لمقدرة فلسطين الاقتصادية على الاستيعاب. وقدرّ احدهم مجموع الاموال التي وظفها اليهود في فلسطين، خلال السنوات ١٩٣٢ ـ ١٩٣٥، بنحو ٣١ مليون ليرة فلسطينية، صرف نحو نصفها على البناء والاعمال العامة[١٠٤]؛ وذلك مقابل ٢٠ مليونا تم توظيفها خلال السنوات ١٩٢١ ـ ١٩٣١، حسب تقدير ارلوزوروف[١٠٥]. وساعدت هذه الحركة النشيطة من الهجرة والاموال على تحسين اوضاع اليهود الاقتصادية في فلسطين، كما ساهم في ذلك نشاط الحكومة نفسها، اضافة الى مشاريع مختلفة برزت الى حيز الوجود في الوقت نفسه، مما أثر ايجاباً على الاوضاع الاقتصادية عامة. وكانت قد دُشنّت، في ٩ حزيران (يونيو) ١٩٣٢، معامل شركة كهرباء فلسطين (روطنبرغ) لتوليد الكهرباء في نهرايم، بحضور المندوب السامي والامير عبدالله[١٠٦]. وفي ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٣، افتُتح ميناء حيفا[١٠٧]؛ بينما بدأت شركة نفط العراق، في ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٥، بضخ النفط عبر انابيب تمتد من حقول النفط في شمال العراق حتى خليج حيفا، لتشحن من هناك الى بريطانيا[١٠٨]. وكانت سلطات الانتداب قد اعلنت، ايضا، في ٢٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٣٤، عن موافقة الحكومة البريطانية على منحها قرضاً بمبلغ مليوني ليرة استرلينية، لصرفها على أعمال تطوير عمومية في فلسطين (منها ٢٥٠ الفا خصصت لاعادة توطين المزارعين العرب الذين اقتلعوا من اراضيهم التي بيعت للصهيونيين و ٩٣٣ ألفاً لجر المياه الى عدد من المدن والقرى و ٢٠٠ ألف للقروض الزراعية و